قانون الوصاية على النساء في غزة يحرمهن من الدراسة في الخارج

ص17

ليلى عسلاوي

مثقفة جزائرية سخرت مسيرتها لمناهضة الإسلام السياسي

ص8

صفقة إف – 16 ورقة ضغط بيد واشنطن لعرقلة التحالف بين تركيا وإيران

ص6

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأحد 2021/11/21

16 ربيع الثاني 1443

السنة 44 العدد 12247

Sunday 21/11/2021

44th Year, Issue 12247

الرئيس التونسي يطلق إشارة تفكيك التمكين الحزبي في جهاز الدولة

اتهامات مبطنة من قيس سعيد لحكومات سابقة بتوظيف الآلاف بشهادات مزورة

صغير الحيدري

تونس – قالت أوساط سياسية تونسية مطلعة إن الرئيس قيس سعيد أطلق إشارة تفكيك التمكين الحزبي داخل مؤسسات الدولة بعد قرار وزارة الداخلية إحالة عدد من الكوادر الأمنية على التقاعد، وتلميح الرئيس سعيد إلى التخلي عن الآلاف الذين دخلوا إلى وظائف حكومية بشهادات مزورة بتواطؤ جهات في الحكومات السابقة.

وأشارت الأوساط السياسية إلى أن المواجهة الآن ما عادت مع الأحزاب السياسية كأحزاب، بل بكادرها الذي تسلل إلى جهاز الدولة وفي قطاعات حيوية مثل القضاء ووزارة الداخلية، وأن الرئيس التونسي يراهن على أن الإصلاح لا بد أن يبدأ بتنقية الوزارات من نفوذ الأحزاب وتأثيرها قبل المرور إلى وضع خطط لتطوير أدائها معتبرة أن الأمر منطقي، وأن قيس سعيد يتخوف من أنه إذا ترك الأمور على ما هي عليه، فإن لوبي الأحزاب سيعمل على عرقلة أيّ إصلاح.

وتراهن هذه الأوساط على أن يتم تفكيك ما بات يوصف بالألغام التي تتهم حركة النهضة بزرعها في مؤسسات الدولة، وخاصة منظومة الأمن الموازي.

وتضم قائمة الكوادر الأمنية التي نقلتها وسائل إعلام محلية أسماء بارزة ممّن عملت في مواقع متقدمة بوزارة الداخلية، بعضها سبق أن اتهم بالعمل لحساب حركة النهضة، والبعض الآخر لم يسبق أن وجّهت إليه أيّ اتهامات في الغرض.

وتُتهم حركة النهضة منذ سنوات بإنشاء جهاز أمن موازٍ عند تولي علي العريض قيادة وزارة الداخلية. وتثير هذه القضية جدلا متواصلا خاصة مع سعي أطراف سياسية وحقوقية بربط هذا الجهاز بالاغتيالات السياسية التي جرت في 2013، وبحركة تسفير الشباب إلى مناطق الحرب مثل سوريا وليبيا لدعم الحركات الإسلامية المتشددة. وتنفي حركة النهضة باستمرار الاتهامات الموجهة إليها في هذا الملف الحساس.

محسن النابتي

الإعفاءات خطوة متقدمة نحو تفكيك الأمن الموازي

واعتبر الناطق الرسمي باسم حزب التيار الشعبي محسن النابتي أن هذه الإعفاءات خطوة متقدمة نحو تفكيك منظومة الأمن الموازي باعتباره "شرطا أساسيا للمضي قدما في إنجاز الاستحقاقات الوطنية".

ويقول مراقبون تونسيون إن محاولة تفكيك منظومة التمكين الحزبي سواء أكانت تقف وراءها حركة النهضة أم غيرها لا يمكن أن تقف عند موضوع الاتهامات باختراق وزارة الداخلية أو غيرها من وزارات السيادة، مشيرين إلى نفوذ كبير للأحزاب في بقية الوزارات من خلال تعيينات قد لا تجلب الأنظار، لكنها تمثل على المدى البعيد بمثابة عيون مراقبة وتجسس للأحزاب لمعرفة آليات عمل مختلف الوزارات وأنشطتها.

ولفت المراقبون إلى أن الاختراق الواسع تم من خلال تمكين الآلاف من أنصار الأحزاب في وظائف حكومية مختلفة دون المرور بمسالك التوظيف العادية، أي عبر المناظرات، فضلا عن التهم الموجهة إلى أكثر من حزب وجهة نافذة بتسهيل عمليات التوظيف بشهادات مزورة، وهو ما يمثل اعتداء على حقوق بقية المواطنين.

ويراهن الآلاف من الشباب التونسيين على الرئيس سعيد من أجل تصويب الأوضاع الخاطئة التي جرت في السنوات الماضية، وفتح المجال لسياسية تكافؤ الفرص أمام الجميع في مسار التوظيف بالقطاع الحكومي الذي أغرقته الأحزاب بأنصارها أو من خلال قرارات عشوائية هادفة إلى شراء السلم الاجتماعي.

ووجه قيس سعيد الجمعة اتهامات مبطنة للحكومات السابقة بارتكاب فساد إداري وممارسة المحسوبية في التشغيل على نطاق واسع ما دفع بالآلاف إلى الانتفاع بوظائف في مؤسسات الدولة بشهادات مزورة.

وقال قيس سعيد إن الآلاف تقدموا إلى الوظائف بشهادات تحمل أختاما غير صحيحة بتواطؤ جهات لم يسمّها. وأضاف أن عددا منهم جرت إحالته إلى القضاء.

وطالبت أحزاب وشخصيات سياسية داعمة للإجراءات الاستثنائية التي أعلن عنها قيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، بأن يكون تفكيك منظومة التمكين لحركة النهضة أولوية رئيسية في المرحلة القادمة بالتوازي مع مسار الإصلاحات السياسية المنتظرة.

ويرى متابعون للشأن التونسي أن التصعيد في خطاب قيادات حركة النهضة تجاه الرئيس سعيد بعد الخامس والعشرين من يوليو هدفه خلق مناخ سياسي متوتر يحول دون فتح الملفات المتعلقة بالتوظيف ووضع أنصار الحركة وبعض قادتها في مواقع مختلفة من مؤسسات الدولة.

ويتهم هؤلاء المتابعون النهضة بالتأثير على القضاء، مشيرين إلى قضية لطفي نقض، القيادي المحلي في حزب نداء تونس، الذي قتل في اقتحام مقر للحزب في 2013، لكن القضاء حكم في مرحلة أولى بالبراءة على المتهمين، قبل أن يعود هذه الأيام، أي بعد تنحية النهضة من الحكم، ليصدر أحكاما باتة في حقهم بلغت 15 سنة بالنسبة إلى المتهمين الرئيسيين.

لكن الحركة ترفض هذه الاتهامات وحذرت، في آخر بيان لها الخميس، من "خطورة التراجع عن ضمانات المحاكمة العادلة وحماية حقوق المتّهمين وتراجع الثقة في دولة القانون".

وتشهد تونس مساراً سياسياً انتقالياً دشنه الرئيس سعيد عندما أعلن عن تفعيل الفصل الـ80 من الدستور في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، وشملت تلك الإجراءات تجميد أعمال واختصاصات البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه وإقالة الحكومة برئاسة هشام المشيشي.

أنصار عبير موسي يتظاهرون السبت للمطالبة بحل البرلمان ومحاسبة المنظومة السابقة

ميليشيات إيران بالعراق: المشاركة في الحكومة أهم من حمل السلاح

بغداد – قدمت الميليشيات التابعة لإيران في العراق إشارة أولى على استعدادها لقبول بعض الشروط التي طرحها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر والتفاوض على بعضها الآخر، مقابل المشاركة في الحكومة.

وأعلن المسؤول الأمني لكتائب "حزب الله في العراق" أبوعلي العسكري حل تشكيل سرايا "الدفاع الشعبي"، ووجه دعوة لـ"الطرف المبادر لتحويل ألويتهم إلى إمرة قيادة الحشد الشعبي"، وهي إشارة على قبول العرض الذي قدمه الصدر إلى الميليشيات المسلحة "غير المنضبطة" بتسليم سلاحها إلى الحشد الشعبي، إذا أرادت المشاركة في الحكومة.

ولم تشمل دعوات الصدر حل "الحشد الشعبي" نفسه، وهو ما يترك فسحة واسعة للفصائل "غير المنضبطة" للانضواء تحت راية الحشد الذي تقوده إيران من الناحية الفعلية، لاسيما وأنه هو الهيكل الأساسي الذي يرعى كل الجماعات "المنضبطة" و"غير المنضبطة".

وقال المسؤول العسكري في حزب الله في العراق إنه تبلّغ من زعيم الحزب أبوحسين الحميداوي "واستجابة لما نشر من إحدى الجهات الصديقة بخوص مبادرة حل قوات عسكرية تابعة لها فتقرر حل تشكيل سرايا 'الدفاع الشعبي' في كتائب حزب الله وإيقاف جميع أنشطتها وإغلاق مقراتها".

وطالب أبوعلي العسكري بإلحاق السرايا المنحلة مع عدتها وعديدها بقيادة الحشد الشعبي، على أن تقوم هيئة الحشد بمساواتها بأقرانها وتأمين مستحقاتها.

وكان الصدر أعلن الخميس عن حل تشكيل "لواء اليوم الموعود" التابع له، كمبادرة لحل التشكيلات العسكرية الخارجة عن سلطة الحشد وضمّها إليه لتكون تحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة (رئيس الوزراء).

وبالرغم من أن ضم هذه التشكيلات إلى الحشد يعني توسيع قوامه، مما يتطلب توسيع ميزانيته، إلا أنه ما يزال من المنتظر أن تخطو جماعة أخرى من الجماعات "غير المنضبطة" هي "عصائب أهل الحق" لكي تنضوي تحت لواء الحشد.

وتشكل هذه الخطوة مفتاحا رئيسيا للعودة إلى المشاركة في الحكومة. وانطلاقا من الثقة بذلك، أكد سعد السعدي عضو المكتب السياسي لحركة "عصائب أهل الحق" أن "الحكومة المقبلة سيتم تشكيلها من خلال التوافق بين مختلف الأطراف. ولا مناص من ذلك، حيث أن هذا العرف هو السائد في تشكيل الحكومات المتعاقبة".

ويلفت المراقبون إلى أن هذين الفصيلين يريدان أيضا التملص من الاتهامات بالمسؤولية عن محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في السابع من الشهر الجاري. وهو ما يوفر لهما السبيل "لضرب عصفورين بحجر واحد". أي ضمان المشاركة في الحكومة تحت راية "الإطار التنسيقي"، وإنهاء الملاحقات القانونية عن محاولة الاغتيال.

إلا أن مطالب الصدر لم تتوقف عند حل الجماعات "غير المنضبطة"، حيث طالب بتسليم المشتبه بهم بأعمال فساد وقطع الروابط مع إيران وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى (أي عدم الذهاب إلى القتال في سوريا).

في المقابل فإن "الإطار التنسيقي" ما يزال يضغط في اتجاه عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات قائلا إنه يملك "أدلة وإثباتات على الخلل الكبير الذي رافق العملية الانتخابية والتلاعب الواضح في احتساب النتائج وإعلانها".

وبالرغم من أن "الإطار" لم يقدم "الأدلة والإثباتات" إلى الجهة المسؤولة عن الطعون، إلا أن الغرض من إثارتها هو توفير فرص أفضل للمساومات خلال البحث في توزيع الحصص لدى تشكيل الحكومة.

وتشكل قضية عدم التجديد لمصطفى الكاظمي إحدى وسائل الضغط الأخرى. ويقول السعدي "إن الإطار التنسيقي اتخذ قراره برفض التجديد للكاظمي".

ويريد فصائل "الإطار التنسيقي" المشاركة في الحكومة بأي ثمن، حتى ولو كان ذلك يعني "حل الفصائل غير المنضبطة"، لاسيما وأنها ستعود لتعمل تحت إطار "الحشد" بما يشبه الخروج من الشبّاك لأجل العودة من الباب العريض. أما المطالب والمطالب المضادة الأخرى فإنها ستظل موضوعا للمساومات بين الطرفين، وهي مساومات قد تطول، إلا أنها يفترض أن تنتهي، بحسب ما تريد فصائل "الإطار"، إلى المشاركة في تشكيل الحكومة إن عاجلا أو آجلا.

تراجع إيراني في اليمن... ومراجعة أميركية

خيرالله خيرالله

ص5

رفع الطوارئ في مصر لم يمنع حبس صحافيين ووضع نشطاء على قوائم الإرهاب

القاهرة - ينشط عدد من الصحافيين في مصر للمطالبة بالإفراج عن اثنين من زملائهما، هما هشام فؤاد وحسام مؤنس، بعد أن جرى الحكم عليهما قضائيا بالحبس أربعة أعوام أخيرا، وناشدوا الرئيس عبدالفتاح السيسي التدخل وإصدار قرار عفو رئاسي بإطلاق سراحهما تماشيا مع بوادر انفراجة سياسية ظهرت مع صدور الخطة الاستراتيجية لحقوق الإنسان، ثم رفع حالة الطوارئ في البلاد.

وقضت محكمة جنح مصر القديمة أمن الدولة طوارئ الأربعاء بمعاقبة الحقوقي زياد العليمي بالسجن مع الشغل خمس سنوات، وهشام فؤاد وحسام مؤنس أربع سنوات مع الشغل، والمتهمين الرابع والخامس والسادس (غيابيا) ثلاث سنوات مع الشغل، في القضية المعروفة إعلاميا بـ"خلية الأمل" والتي أعلن عنها منذ أكثر من عامين.

ومضى الحكم في اتجاه عكس ما بدت عليه جولة الحوار الاستراتيجي بين مصر والولايات المتحدة التي عقدت في واشنطن يومي الثامن والتاسع من نوفمبر الجاري، حيث شددت الإدارة الأميركية على ضرورة توسيع مساحة الحريات.

وتوقعت مصادر عديدة أن تتراجع أحكام الحبس في قضايا النشر على ضوء ملامح رغبة أبدتها الحكومة بإدخال إصلاحات سياسية، غير أن مشروع القانون الذي ناقشه البرلمان الثلاثاء الماضي بشأن الأوبئة وطرق مكافحتها تضمن ما يجيز الحبس في حالة النشر، الأمر الذي أشاع أجواء من عدم الرضا في أوساط الصحافيين، باعتبار أن القانون لا يتماشى مع الدستور الذي يمنع الحبس في قضايا النشر.

وجاء حكم حبس صحافيين عكس توقعات رأت أن رفع حالة الطوارئ في البلاد الشهر الماضي قد يوقف الحبس في قضايا النشر، ويمنع اللجوء إلى المحاكم الاستثنائية.

وصدرت أحكام قضائية ضد عدد من النشطاء ومحسوبين ومتعاونين مع جماعة الإخوان السنوات الماضية وتم وضع أصحابها على قوائم الإرهاب كنوع من الردع بعد أن شهدت مصر أعمال عنف قاسية تورطت فيها عناصر منتمية للإخوان، ما فرض اللجوء إلى خيار التوسع في الإدراج على القوائم للحد من الإرهاب، ومنع زيادة المتعاونين مع الجماعة من تيارات سياسية أخرى.

ورفضت محكمة النقض الخميس الطعن المقدم من المرشح الرئاسي السابق المحسوب على الإخوان رئيس حزب "مصر القوية" عبدالمنعم أبوالفتوح والناشط علاء عبدالفتاح وعدد من قيادات الإخوان، وأيدت قرار إدراج 29 متهما على قوائم الإرهابيين الذي أصدرته محكمة جنايات القاهرة في نوفمبر من العام الماضي.

ويشير تزامن رفض محكمة النقض وحكم الحبس في قضايا النشر على صحافيين إلى صعوبة حدوث تغييرات كبيرة على مستوى الإصلاح السياسي ما لم تتغير القوانين.

وذكر مراقبون أن هذه النوعية من التطورات تبعث برسائل سلبية إلى الإدارة الأميركية وأن النظام المصري غير عازم على تغيير الأوضاع في مجال الحريات بما يتسق مع قناعة واشنطن، وغير مستعد لتلقي إملاءات في هذا المجال.

محمد سامي

أوساط مصرية عوّلت على حكمة السيسي لتصويب الوضع

وقال الرئيس الشرفي لحزب تيار الكرامة (ناصري معارض) محمد سامي إن تدخل الرئيس السيسي في قضية "خلية الأمل" ضروري اتساقا مع قراره بإلغاء حالة الطوارئ، وإن الحملات الحقوقية والسياسية التي تطالبه بذلك تنطلق من أهمية تهيئة الأجواء التي تثبت وجود تغييرات في أوضاع حقوق الإنسان.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن بعض أجهزة الدولة القائمة على إدارة ملف الحقوق العامة والحريات لم تتعامل بشكل إيجابي مع تلك الملفات ما مثل صدمة في أوساط كانت تعوّل على الانفتاح في المجال العام، وعلى حكمة الرئيس لتصويب هذا الوضع.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينار – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1